

Distr.: General
19 July 2013
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى:

انتخاب ١٤ عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن تشير إلى ترشح أوروغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في نيويورك.

وفي هذا الصدد، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تحيل البعثة الدائمة لأوروغواي الوثيقة المعنونة "ترشح أوروغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦" (انظر المرفق)، وترجو تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

وتشير البعثة الدائمة لأوروغواي في الوثيقة إلى التعهدات والالتزامات الطوعية التي تتعهد حكومة أوروغواي بالوفاء بها في حال انتخابها. وتتضمن الوثيقة كذلك معلومات عن مساهمات أوروغواي في مجلس حقوق الإنسان والإجراءات التي اتخذتها عملا بالالتزامات التي كانت تعهدت بها بالنسبة لفترة عضويتها ٢٠٠٩-٢٠١٢.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة
ترشح أوروغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦
التعهدات والالتزامات الطوعية الصادرة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

قدمت أوروغواي طلب ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان
للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في ضوء ما يلي:

الالتزامات الموفى بها

- ١ - قامت أوروغواي، باعتبارها دولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، بدور فعال وبناء في إنشاء مؤسسات المجلس وفي تعزيز ولاياته وإجراءاته. وبفضل الالتزام الذي أبدته الدولة ودورها في هذا الجهاز الجديد، الذي أكسب أهمية أكبر لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي، أعيد انتخابها في عام ٢٠٠٩، وكانت بذلك عضواً فيه لمدة ست سنوات.
- ٢ - وتعد أوروغواي دولة طرفاً في المعاهدات الدولية ومعاهدات البلدان الأمريكية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، واعترفت باختصاص جميع هيئات رصد المعاهدات على الصعيد الدولي وعلى صعيد البلدان الأمريكية.
- ٣ - ووجهت أوروغواي دعوة دائمة لجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥ وللإجراءات الخاصة لمنظومة البلدان الأمريكية في عام ٢٠٠٧، ووجهت عدة دعوات إلى الإجراءات الخاصة المواضيعية، وتلقت ست زيارات منذ عام ٢٠٠٩^(١).

(١) المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (زيارة في عام ٢٠٠٩؛ وزيارة متابعة في عام ٢٠١٢)؛ والمقرر الخاص المعني بالانتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال (٢٠١٠)؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (٢٠١٢)؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (زيارة أكاديمية في عام ٢٠١٢)؛ وفي أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سيقوم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار بزيارة إلى أوروغواي (وهي زيارة تم تأكيدها). وإضافة إلى ذلك، تلقت أوروغواي زيارة من نائب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وتلقت زيارات من الممثل الإقليمي لأمريكا الجنوبية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- ٤ - وهناك مثال ملموس آخر على تعاون الدولة مع المنظومة وهو تقديمها تقارير وطنية لمختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقد حددت أوروغواي لنفسها هدف تقديم كافة تقاريرها التي تأخرت عن موعدها في عام ٢٠١٢، وقدمت في نهاية المطاف ثمانية تقارير^(٢). وشاركت الأطراف الحكومية المعنية وهيئة استشارية من المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠١٢، في عملية الصياغة.
- ٥ - وكانت أوروغواي أول بلد في العالم يقدم تقريره الأولي إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، فأصبح بذلك في نيسان/أبريل أول بلد ينظر في حالته.
- ٦ - وتولت أوروغواي رئاسة مجلس حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكانت السفارة لورا دوبيوي أول رئيسة للجهاز منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. وفي أثناء تولي هذه المسؤولية، شجعت أوروغواي عددا من المبادرات الهادفة إلى تعزيز المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز أشكال التعاون والتركيز على زيادة الاستخدام العقلاني والموضوعي وغير الانتقائي للإجراءات الخاصة للمجلس في سبيل تدعيم التعاون وتعزيز القدرات الوطنية.
- ٧ - وخلال تولي رئاسة المجلس، عملت أوروغواي على تعزيز العلاقات تدريجيا بين آليات المجلس والدول في سبيل تيسير الحوار والتعاون مع البلدان المعنية، واضعة نصب عينها ضرورة الاستماع للضحايا، ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء إدانتها. وأيدت رئاسة أوروغواي للمجلس زيادة إدماج منظور حقوق الإنسان والتنسيق بين المنظومة الدولية والهيئات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أولت أهمية كبرى لمراعاة تعميم المنظور الجنساني في سبيل تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لها وتمكينها.
- ٨ - وإضافة إلى ذلك، سعت أوروغواي إلى كفالة المشاركة الكاملة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جدول أعمال المجلس، بسبل منها استخدام التكنولوجيا التي أتاحت لها المشاركة في مختلف هيئات المجلس دون الحاجة إلى حضور الاجتماعات في جنيف، فضمنت بذلك مشاركة منظمات غير حكومية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان صغيرة وقليلة الموارد ونائية جغرافيا.

(٢) تقارير مقدمة إلى لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل (ثلاثة تقارير)، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت الدولة أحدث تقارير إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أوائل عام ٢٠١٣.

٩ - وفي أثناء فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان وفترة رئاستها له، شجعت أوروغواي تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبوجه خاص، أكدت على ضرورة مد المفوضية بمزيد من الموارد، من الميزانية العادية ومن التبرعات غير المخصصة، حتى تستطيع أن تفي بقدر أكبر من الفعالية بعدد متزايد من الولايات التي توكل إليها كل سنة وتوفير مزيد من التعاون التقني. وقد زادت أوروغواي تبرعاتها إلى المفوضية ثلاث مرات خلال العام الماضي^(٣). ويقوم المفوض السامي بدور رئيسي في المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان، وقد زاد هذا الدور أهمية على مر السنين وبرهنت التجربة على الحاجة إلى تعزيزه أكثر.

١٠ - وترى أوروغواي أن الاستعراض الدوري الشامل يعد لبنة أساسية في عملية تعزيز المنظومة الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي عام ٢٠٠٩، قبل البلد جميع التوصيات التي تلقاها (٨٨ توصية في المجموع).

١١ - كما ترى أوروغواي أن من الهام أيضا متابعة الالتزامات التي تتعهد بها كل دولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات التي تتلقاها. ودون وجود نظام لرصد الامتثال، قد تصبح التزامات البلدان مجرد وعود وتصبح التوصيات محض تطلعات لا يوفى بها. ولذلك، قدمت أوروغواي تقرير منتصف المدة عن تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار استعراضها الدوري الشامل. وقد أرسل الاستعراض الشامل إلى البعثتين الدائمتين لأوروغواي في جنيف ونيويورك وإلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونشر في الموقع الشبكي لوزارة الخارجية باللغتين الإسبانية والإنكليزية.

١٢ - ومنذ أوائل التسعينيات، وأوروغواي تقود المفاوضات بشأن القرار المتعلق بحقوق الطفل (المنسق من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي) في كل من نيويورك وجنيف. وبفضل تلك القرارات، تم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وأنشئت من خلال القرار المتعلق بحقوق الطفل ولايتان محددتان تتعلقان بتعزيز وحماية حقوق الطفل: الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، إضافة إلى ولايات محددة لمجلس حقوق الإنسان ودور لجنة حقوق الطفل.

(٣) في أوائل عام ٢٠١٣، تم تقديم مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار.

التعهدات والالتزامات المقبلة

١٣ - حددت أوروغواي الأهداف التالية:

- (أ) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (تم التوقيع عليه خلال حفل التوقيع الذي نظم في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢)؛
- (ب) القيام، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، باعتماد نظام وطني للرعاية باعتباره إطاراً قانونياً للاسترشاد به في وضع سياسة عامة للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً والدعوة إلى استقلالية الأشخاص المعتمدين على غيرهم؛
- (ج) تخفيض معدلات سوء التغذية ووفيات الأطفال إلى الهدف الوطني المحدد لعام ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (د) تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم من أجل الوصول إلى المركز "ألف" وفقاً لمبادئ باريس، والمضي في تعزيز المؤسسات بغية مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني؛
- (هـ) بدء عمل آلية منع التعذيب عملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تحت مسؤولية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)؛
- (و) رصد تنفيذ التوصيات الصادرة خلال الاستعراض الدوري الشامل، وعن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة المواضيعية، وعملاً بصكوك أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛
- (ز) تحديث القانون المحلي وجعله يتماشى مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتضمينه تعديلات كامبالا، بما في ذلك التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان؛
- (ح) تعزيز المعهد الوطني للمسنين (INMAYORES) بتنفيذ أول خطة وطنية للشيوخ وكبار السن، ثم التقدم، بعد تقييمها، نحو خطة ثانية في هذا الصدد؛
- (ط) إعداد خطة وطنية للتكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ي) القضاء على الفقر خلال السنوات الخمس القادمة.

الرسالة الأخيرة

- ١٤ - تقوم أوروغواي بلا شك بدور نشط وفعال وبناء في الإطار العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبالمثل فهي دولة مسؤولة تتمتع بالشفافية وتلتزم بحقوق الإنسان.
- ١٥ - وبناء على ذلك، تأمل أوروغواي في أن تؤيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ أثناء الانتخابات التي ستجرى بنيويورك في عام ٢٠١٣.
-